

Distr.: General  
11 November 2019  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الخامسة والثلاثون  
٢٠-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

كينيا

\* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-18022(A)



\* 1 9 1 8 0 2 2 \*

## مقدمة

١- يسرّ الحكومة الكينية أن تقدم تقريرها الثالث عن عملية الاستعراض الدوري الشامل. ويبيّن هذا التقرير التقدم المحرز منذ الاستعراض الأخير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ التوصيات الـ ١٩٢ التي تحظى بالتأييد والتي وردت أثناء الدورة الثانية من الاستعراض، والتحديات التي ووجهت، وتطلعات المستقبل. ويستند إطار كينيا الوطني لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها إلى دستورها وقوانينها المحلية وسياساتها وبرامجها.

## المنهجية وعملية التشاور

٢- قامت الحكومة الكينية، في أعقاب الاستعراض الثاني للحالة فيها عام ٢٠١٥، وبالتعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، بإعداد مصفوفة تنفيذ للدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ من أجل تتبع التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي حظيت بالتأييد. وقد حدّدت المصفوفة: التوصيات المجمعة في مجالات مواضيعية عامة؛ والإجراءات الحكومية المحددة المطلوب اتخاذها لتنفيذ التوصيات؛ والمؤشرات البشرية لرصد التقدم المحرز؛ والجهات الفاعلة المسؤولة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية؛ والجدول الزمني التي يتعين في غضون ذلك إتمام عملية التنفيذ. وقد أدت مصفوفة التنفيذ دوراً أساسياً في رصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات، وأسهمت بالتالي إلى حد كبير في تبسيط عملية إعداد هذا التقرير وتوحيدها.

٣- وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩، أُعلن في الجريدة الرسمية عن تعيين اللجنة الوطنية المعنية بالالتزامات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان، على أن يكون مقر أمانتها في مكتب المدعي العام ووزارة العدل، لتعمل كهيئة دائمة معنية بتقديم التقارير والمتابعة. وتضمّ اللجنة أعضاء من جميع الوزارات التنفيذية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعنية. وقدمت اللجنة التوجيه الاستراتيجي لعملية تنسيق هذا التقرير وإعداده وتجميعه.

٤- وقد أعد هذا التقرير من خلال عملية يغلب عليها الطابع التشاوري واشتركت فيها منظمات المجتمع المدني، والسلطة القضائية، والبرلمان، وحكومات المقاطعات، واشترك فيها المدافعون عن حقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دعماً قيماً للحكومة الكينية في تنظيم مختلف الاجتماعات لإعداد التقرير النهائي ومراجعته واعتماده.

## تنفيذ التوصيات المقدمة في الدورة السابقة

### التصديق على الصكوك الدولية

(التوصيتان ١٤٢-١، و ١٤٢-٢)

٥- تواصل الحكومة الكينية الوفاء بالتزاماتها بموجب شتى المعاهدات التي صدّقت عليها لصالح شعبها. وأنشئ مكتب مسجّل المعاهدات تحت إشراف وزارة الخارجية ليعمل بوصفه الجهة الوديعة لجميع المعاهدات المصدّق عليها. وتصدر الإشارة إلى أن قانون إبرام المعاهدات

والتصديق عليها لعام ٢٠١٢ يحدّد بالتفصيل عملية التصديق على المعاهدات/الانضمام إليها في كينيا. وتتطلب العملية مشاركة جماهيرية واسعة النطاق، ونظر البرلمان وموافقته. وبالتالي، فإن العملية معقّدة جداً وتستغرق الكثير من الوقت. وبعد التصديق على المعاهدة تصبح قانوناً سارياً في البلد، ولذلك، من المهمّ وضع الإطار المناسب للتنفيذ.

٦- وقد جرى التصديق، خلال فترة الاستعراض، على معاهدات وبروتوكولات شتى منها اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واتفاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية. ويمكن أن يسهم تنفيذ هذين الصكّين في التخفيف من حدة الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز المساواة في القارة الأفريقية. وصدّقت كينيا، في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنّفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. والحكومة الكينية بصدد إعادة النظر في تحفظ دولتها على المادة ١٠ (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي حين يجري التفكير في التصديق على عدة معاهدات إقليمية ودولية أخرى في مجال حقوق الإنسان، فإن للحكومة الكينية نظاماً تشريعياً قائماً لضمان حماية الحقوق المكفولة بموجب الصكوك المذكورة.

٧- فعلى سبيل المثال، ورغم أن كينيا لم تصدّق بعد على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال، واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، فإنه لا توجد فجوات في ما يتعلق بحماية حقوق الأطفال. وتجري حالياً إعادة النظر في القانون المتعلق بالأطفال لعام ٢٠٠١ من أجل تعزيز قدرته على توفير الحماية. ويمنع قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٠ الاتجار بالأطفال ويصنّف عمل الأطفال، وزواج الأطفال، واستغلالهم الجنسي كشكل من أشكال الاستغلال. ويوفر قانون حماية الضحايا لعام ٢٠١٤ الحماية لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، ويوفّر حماية خاصة للضعفاء من الضحايا مثل الأطفال. وينصّ قانون العمالة لعام ٢٠٠٧ على السداد الكامل لأجور الموظفين طيلة الأشهر الثلاثة لإجازة الأمومة. وفي ما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمّال المهاجرين، من الجدير بالذكر أن العمّال المهاجرين معترف بهم بموجب قانون العمالة لعام ٢٠٠٧. ويشجّع القانون ويضمن المساواة في الفرص للعمّال المهاجرين أو لفرد من أفراد أسرة العامل المتواجد في كينيا بصفة قانونية. ويُتظّر من أرباب العمل أن يسعوا جاهدين إلى القضاء على التمييز في أيه سياسات أو ممارسات في مجال العمالة.

٨- وعلاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بالآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان، فقد بدأت الحكومة الكينية عملية التصديق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتوفّر هذه المعاهدات ضمانات إضافية للفتات الضعيفة من المجتمع.

٩- وفي ما يتعلق بآلية الشكاوى الفردية، لا بد من الإشارة إلى أن لكينيا نظاماً قضائياً محلياً قوياً ونزيهاً ومستقلاً، يمكن في إطاره لمقدمي الطلبات التماس الانتصاف عن طريق عدة محاكم وصولاً إلى المحكمة العليا. وعلاوة على ذلك، فإن كينيا دولة طرف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي يتيح للكينيين التماس الانتصاف إذا لم يكونوا راضين عن قرارات المحاكم الكينية. وبالفعل فإن كينيا بصدد اتخاذ تدابير لتنفيذ قرارات اللجنة.

الامتثال للالتزامات تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات والتعاون مع إجراءات الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان  
(التوصيات ١٤٢-٣٤، و١٤٢-٣٥ و١٤٢-٣٦، و١٤٢-٣٧، و١٤٢-٣٨، و١٤٢-٣٩)

١٠- قدمت كينيا، منذ الاستعراض الأخير، ثلاثة تقارير دورية إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وهي التقرير الدوري الثامن المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المقدم في آذار/مارس ٢٠١٦، والتقرير الدوري الثالث المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المقدم في آب/أغسطس ٢٠١٨، والتقرير الدوري الرابع المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقامت كينيا بدعوة واستقبال المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص المصابين بالهق، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وكان، وقت إعداد هذا التقرير، يجري التخطيط لاستقبال المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً.

السياسات وخطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان

(التوصيات ١٤٢-٦، و١٤٢-٨، و١٤٢-٩، و١٤٢-١٣، و١٤٢-١٤، و١٤٢-١٥، و١٤٢-٢٢، و١٤٢-٢٣، و١٤٢-٢٤، و١٤٢-٢٥)

١١- اعتمد البرلمان السياسات وخطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتنفذ هذه السياسات شرعة الحقوق الواردة في الدستور. وقد أحرزت الحكومة الكينية تقدماً كبيراً في تنفيذ خطة العمل، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من تلك السياسات.

١٢- ومن أجل تعزيز قدرات الموظفين العموميين على الوفاء على نحو فعال بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، تواصل الحكومة الكينية، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، إتاحة وتعميم التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في القطاع العام. ومنذ الاستعراض الأخير، أبرمت اللجنة مذكرة تفاهم مع معهد كينيا لشؤون الحكم، من أجل توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي الخدمة المدنية، على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد الوطني. ودرّبت اللجنة كذلك قضاة على مختلف جوانب حماية حقوق الإنسان. وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ درّبت اللجنة ٣٠ قاضياً على كيفية التعامل مع قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان، وفي الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، جرى تدريب ١٢٣ قاضياً على كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في نظام العدالة الجنائية.

١٣- وقد واجهت كينيا بعض الصعوبات في جمع البيانات من أجل الرصد الفعال لمدى تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ولذلك بدأ المكتب الكيني للإحصاء واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان عملية صياغة مبادئ توجيهية لجمع البيانات في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالسلام والعدالة وبناء المؤسسات القوية. ووضعت وزارة المياه

والري، واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان مؤشرات لحقوق الإنسان لرصد الجهود الرامية إلى إعمال الحق في المياه والصرف الصحي، وفي عام ٢٠١٧، استخدمت تلك المؤشرات لتقييم إعمال ذلك الحق في ١٨ من المقاطعات الـ ٤٧؛ وأبرمت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان كذلك مذكرة تفاهم مع المكتب الوطني للإحصاء في كينيا من أجل توفير مبادئ توجيهية تتعلق بجمع البيانات. وأنشأت اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة أفرقة عاملة تقنية معنية بالمساواة والإدماج في ٢٥ مقاطعة للإشراف على عملية الإدماج والمساواة على الصعيد القطري.

### استعراض القوانين والسياسات الوطنية

(التوصيات ١٤٢-٣، و١٤٢-٤، و١٤٢-٥، و١٤٢-١٨، و١٤٢-١٩، و١٤٢-٢٠)

١٤- تواصل كينيا مواءمة قوانينها وسياساتها مع الدستور، مما يعزز حقوق الإنسان لشعبها وجميعها بدرجة أكبر. ويجري إلغاء القانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٣ وتعويضه بمشروع القانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٨، من أجل تعزيز تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم وإعادة تأهيلهم، ويعدل مشروع القانون التعديلي المتعلق بالصحة العقلية لعام ٢٠١٨ القانون المتعلق بالصحة العقلية لعام ١٩٨٩، وذلك لدوافع منها التخلص من وصمة العار المرتبطة بالأمراض العقلية، ويسبب عملية تنسيق المسائل المتعلقة بالصحة العقلية ويعززها من أجل حماية الأشخاص ذوي الأمراض العقلية. ويوجه مشروع القانون الحكومات على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات في مجال تعزيز الصحة العقلية في المجتمعات المحلية بتوفير قدر ملائم من الموارد والمرافق والخدمات والموظفين والبرامج. ويستهدف مشروع القانون المتعلق بالأطفال إعادة النظر في قانون عام ٢٠٠١ وذلك بتأمين تعزيز حماية حقوق الطفل.

١٥- ولضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بدرجة أكبر في كينيا، أعلنت المحاكم عدم دستورية بعض المواد من النصوص التشريعية - الطابع الإلزامي لعقوبة الإعدام بموجب المادة ٢٠٤ من القانون الجنائي على أساس أنه ينتهك الحق في محاكمة عادلة؛ والمادة ١٩٤ من القانون الجنائي التي تجرم التشهير إذ تنتهك الحق في حرية التعبير؛ والمادة ٢٥(٢) و(٣) من القانون الجنائي؛ والمواد من ١٦٢ إلى ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أساس أن احتجاز الأشخاص إلى أجل غير مسمى حسب إرادة الرئيس تنتهك مبدأ الفصل بين السلطات لأنها تحول للسلطة التنفيذية صلاحيات هي من اختصاص السلطة القضائية.

١٦- ووضعت كينيا أيضاً السياسات التالية: خطة العمل الوطنية للطفل (٢٠١٥-٢٠٢٢)، موقرة بذلك إطاراً تنفيذياً لتوجيه الجهات المعنية وشركاء التمويل في تنسيق البرامج الخاصة بالأطفال وتخطيطها وتنفيذها ورصدها؛ والسياسة الوطنية بشأن المشاركة العامة المعروضة على مجلس الوزراء لاعتمادها وإقرارها؛ والسياسة المتعلقة بالصحة العقلية في كينيا ٢٠١٥-٢٠٣٠ - وهي إطار هام بشأن التدخلات الرامية إلى تأمين إدخال إصلاحات على نظم الصحة العقلية في كينيا. ويتمشى هذا مع دستور كينيا لعام ٢٠١٠، ورؤية عام ٢٠٣٠، وسياسات كينيا الصحية للفترة (٢٠١٤-٢٠٣٠) ومع التزاماتها العالمية.

## الإصلاحات المؤسسية

(التوصيات ١٤٢-٩٥، و١٤٢-٩٧، و١٤٢-١١٥، و١٤٢-١٢٠،  
و١٤٢-٩٩، و١٤٢-١٠٣، و١٤٢-١١٨، و١٤٢-٩٤، و١٤٢-١١١،  
و١٤٢-١١٩)

## الإصلاحات القضائية

١٧- أطلقت السلطة القضائية، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، "مخطط القضاء، دعم تحوّل السلطة القضائية: خطة لتقديم الخدمات (٢٠١٧-٢٠٢١)" من أجل تعزيز الفعالية والكفاءة في إقامة العدل، وإتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء، والأداء القضائي. وتفصل الخطة في الاستراتيجيات والمبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، والارتقاء بالنزاهة وتحسين الأخلاقيات، وتبني التكنولوجيا والاستفادة منها، وتوفير القيادة والإدارة الرشيدة. وتتسم الخطة الرامية إلى إنشاء محاكم عليا في المقاطعات الـ ٤٧ جميعها بأهمية خاصة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت قد أنشئت ٣٩ محكمة عليا في ٣٨ مقاطعة. ويجري أيضاً تنفيذ خطط لإنشاء محكمة صلح واحدة على الأقل في كل واحدة من المقاطعات الفرعية الـ ٢٩٠. ويجري، في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ تشييد وإصلاح ٥٤ محكمة. (انظر الجدول ١ في المرفقات).

١٨- ويوفّر النظام الأساسي لصندوق القضاء، الذي عرض بالفعل على الجمعية الوطنية لمناقشته وإقراره، مبادئ توجيهية للاضطلاع بمهام السلطة القضائية على نحو فعال. وبغية إيجاد الحلول للتراكمات في نظام المحاكم وضمان إقامة العدل على وجه السرعة، منحت الأولوية لاستخدام إجراءات بديلة لتسوية المنازعات. ووضعت لهذا الغرض سياسات نظام عدالة بديلة. وتنصّ هذه السياسات، التي تدور حولها حالياً مشاورات بين الجهات المعنية، على بدائل لنظام المحاكم الرسمي وتلتزم آليات عدالة تقليدية. وتتواءم هذه الخطوة مع الأحكام الدستورية التي تتيح أشكال بديلة لآليات تسوية المنازعات، بما في ذلك النهج التقليدية، ما دامت لا تتعارض مع شرعة الحقوق، ولا تكون مناقضة للعدالة والأخلاق أو متعارضة مع الدستور أو أي قانون مدون آخر.

١٩- واستحدثت، من أجل المضيّ قدماً في معالجة القضايا المتراكمة، عملية وساطة تابعة للمحاكم. وتجري تسوية القضايا بمساعدة وسطاء معتمدين لدى المحاكم، عادة ما يكونون محامين تدربوا على الوساطة. وتنطوي هذه العملية على تفحص قضية ما، وإحالتها، إذا ما توفرت فيها الشروط، إلى الوساطة. وتعتبر المحاكم الاتفاق الذي يتم التوصل إليه ملزماً قانونياً.

## إصلاح قطاع الأمن

٢٠- اعتمدت الحكومة الكينية نهجاً قطاعياً شاملاً في تنفيذ إصلاحات جهاز الشرطة يتبنّى الشراكات باعتبارها استراتيجية رئيسية. وأنشئت لجنة توجيهية لإصلاح جهاز الشرطة بوصفها هيئة لتنسيق الإصلاحات الجارية في جهاز الشرطة الوطنية وكفالة استمرارية خطة الإصلاح.

٢١- وجرى تعزيز الأطر السياساتية والمؤسسية لمؤسسات الشرطة، وجرى تدعيم القدرات على المساءلة عن طريق زيادة امتثال ضباط الشرطة لقانون عام ٢٠٠٣ المتعلق بأخلاقيات

الموظفين العموميين، وقانون عام ٢٠١٢ المتعلق بالقيادة والنزاهة. وعلاوة على ذلك، جرى تعزيز القدرة على الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في جهاز الشرطة، والكفاءة المهنية لأفراد الشرطة من أجل إعادة هيكلة عملية الاستعداد التشغيلي لجهاز الشرطة وقدراته اللوجستية، وتزويده بالأدوات والمعدات. وجرى تعميم الحوافز المقدمة لضباط الشرطة وذلك بوضع وتنفيذ استراتيجيات ابتكارية وخلاقة من أجل رفاه أفراد الشرطة وتحفيزهم المستمر. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أدخلت تغييرات جذرية على قوات الشرطة. وتتعلق هذه التغييرات بالقيادة، والزبي الموحد، والإسكان، وبالتدريب في الشرطة الإدارية، والشرطة الكينية، ومديرية التحقيقات الجنائية. وتشمل التغييرات إدماج بعض المهام، وتغيير اسم بعض الوظائف، أو إعادة تسميتها أو إلغائها.

٢٢- وأعيد النظر في مناهج التدريب في جهاز الشرطة الوطنية لتشمل الإدارة، ومنهجية البحث، والإجراءات القضائية، وإدارة المعلومات الأمنية، وعلم النفس، والجرائم الإلكترونية، والاهتمام بالزبائن، وحقوق الإنسان، والأمن والسلامة، والأمن في السياق الثقافي. ويجري تنفيذ تلك المناهج في جميع التدريبات الأمنية.

٢٣- وكثفت الحكومة الكينية جهودها لمحاربة الفساد، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، والتهرب الضريبي. واستحدثت استراتيجيات تشريعية وسياساتية ومؤسسية لضمان كسب المعركة. وأنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ فريق متعدد الوكالات لتعزيز التآزر والتعاون في مجال التحريات الجنائية، والتحقيقات، واسترداد الأصول، والملاحقة القضائية في جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية. ويتم اختيار أعضاء الفريق من مختلف الوكالات المعنية بمكافحة الفساد. ولقيت الاستراتيجية التعاونية نجاحاً كبيراً وأجريت في إطارها تحقيقات مع عدة مسؤولين حكوميين يشغلون مناصب عليا، وجرى استدعاؤهم إلى المحكمة بتهم تتعلق بالفساد، وإساءة استخدام المنصب، وغسل الأموال.

٢٤- ونُفذت، منذ إنشاء الفريق، إجراءات المحاكمة في ٥٤٩ من القضايا المرتبطة بالفساد في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨. وجرى استرداد ما تبلغ قيمته ٣ بلايين من الشلنات الكينية (قرابة ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) من الأصول، وأكثر من ٢,٥ بليون من الشلنات الكينية (قرابة ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) من الضرائب التي استخلصت من قضايا فساد.

٢٥- ومن بين القوانين والسياسات التي وضعت للحد من الفساد في البلد ما يلي: مشروع قانون تعديل قوانين مكافحة الفساد، ومشروع قانون حماية المبلغين عن المخالفات، ومشروع قانون إدارة تضارب المصالح، والسياسة الوطنية المتعلقة بالأخلاقيات ومكافحة الفساد، التي اعتمدت كورقة دورة.

٢٦- وفي محاولة لوقف التدفقات المالية غير المشروعة والحد من الفساد، أبطلت الحكومة الكينية صلاحية ورقة الألف شلن كيني (١٠ من دولارات الولايات المتحدة) واستحدثت عملة جديدة. وكانت ورقة الألف شلن، وهي أكبر الورقات النقدية، تستخدم في التدفقات المالية غير المشروعة والتزوير في كينيا وغيرها من الدول المجاورة. وهذا يثير مخاوف خطيرة من شأنها أن تهدد المعاملات السليمة، والتبادل التجاري بهذه العملة.

## تعزير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيتان ١٤٢-١١، و١٤٢-٢٦)

٢٧- في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، حُصِّصَ للجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان مبلغ ٢٣٤ ٧٦٦ ٣٩٨ شلناً (قرابة ٣,٩٨ ملايين دولار) ممّا يمثّل زيادة عن المبلغ المرصود في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ والذي قدره ٢٨٠ ٧٨٩ ٣٩٣ شلناً (قرابة ٣,٩٣ ملايين دولار)، وخصّصَ للجنة العدالة الإدارية مبلغ ٣٣٧ ٠٤٦ ٤٩٢ شلناً (قرابة ٤,٩ ملايين دولار) ممّا يمثّل زيادة عن المبلغ المرصود في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ والذي قدره ٤٠٢ ٧٨٩ ٤١٢ من الشلنات (قرابة ٤,١ ملايين دولار) وحُصِّصَ للجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة ٤٤١ ٤٦٥ ٣٦٥ شلناً (قرابة ٣,٦ ملايين دولار) ممّا يمثّل زيادة عن المبلغ المرصود في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ والذي قدره ٢٠٧ ٥٢٤ ٣٤٥ من الشلنات (قرابة ٣,٤ ملايين دولار).

## الحقوق المدنية والسياسية

### تدابير مكافحة الإرهاب

(التوصيات ١٤٢-٥، و١٤٢-١٧، و١٤٢-١٨٤، و١٤٢-١٨٥،  
و١٤٢-١٨٦، و١٤٢-١٨٧، و١٤٢-١٨٨، و١٤٢-١٨٩، و١٤٢-١٩٠،  
و١٤٢-١٩١، و١٤٢-١٩٢)

٢٨- سنّ قانون (تعديل) قوانين الأمن عام ٢٠١٤ لتعديل قوانين الأمن وجعلها أكثر استجابة لمكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠١٦، أعلنت المحكمة عدم دستورية مواد معينة على أساس أنها تنتهك حرية التعبير ووسائل الإعلام، وحق المتّهم، ومبدأ عدم الإعادة القسرية على النحو المعترف به بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. وأعيد النظر، منذ الاستعراض الأخير، في عدة نصوص تشريعية تتعلّق بالأمن لجعلها متوافمة مع الدستور ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢٩- وقد أطلقت كينيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف. وتكمّل هذه الاستراتيجية تدابير مكافحة الإرهاب التي تركز على الجانب الأمني بإطار يشمل توفير خيارات للعمل، وفرص للأعمال، ومهارات حياتية، بهدف الحد من تعرّض الشباب للتشدّد والتطرف العنيف.

### منع التعذيب والاختفاء القسري وعمليات القتل خارج نطاق القضاء

(التوصيات ١٤٢-٧٥، و١٤٢-٨٨، و١٤٢-٥٧، و١٤٢-٩٩، و١٤٢-١٠٣،  
و١٤٢-٦٤، و١٤٢-٧٩، و١٤٢-٨٢، و١٤٢-١٠٦، و١٤٢-١٠٩)

٣٠- يجرمّ قانون منع التعذيب لعام ٢٠١٧ التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويشمل القانون جميع الموظفين العموميين أو الأشخاص الذين يتصرفون بالنيابة عن موظفين عموميين. وتحمّل النفقات المتكبدة لعلاج ضحية تعذيب أو لتقديم الاستشارات المهنية لها على حساب الصندوق الاستئماني لحماية الضحايا المنشأ بموجب

المادة ٢٧ من قانون عام ٢٠١٤ المتعلق بحماية الضحايا. وينصّ القانون المتعلق بالأشخاص المحرومين من حريتهم الذي سُنّ عام ٢٠١٤ على المعاملة الإنسانية للموقوفين أو المحتجزين أو المسجونين، ويكفل كرامتهم الإنسانية المتأصلة.

٣١- وقد أنشئت الهيئة المستقلة لمراقبة أداء الشرطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لإتاحة الإشراف المدني على عمل الشرطة في كينيا. وتنشر الهيئة تقارير سنوية عن عملها. وتتضمن التقارير عدد الشكاوى الواردة والتي جرى التحقيق فيها، وعدد القضايا المحالة إلى مدير الادعاء العام، وعدد الإدانات.

٣٢- ويمثّل التدريب في مجال حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من المناهج الدراسية للشرطة. ويتوقّع أن تستخدم الشرطة المعارف المكتسبة من التدريب على حماية حقوق الإنسان واحترامها بشكل فعّال في أدائها لعملها المتمثّل في الحفاظ على القانون والنظام، لا سيما في ما يتعلق بالمهام التي تنطوي على الإيقاف والاحتجاز والتفتيش والاستيلاء على الممتلكات، والمراقبة، واستخدام القوة والأسلحة النارية. ويتعيّن إخضاع جميع ضباط الشرطة لعملية تحرّ طبقاً لمعايير محددة تتعلّق بالكفاءة المهنية والنزاهة وسجل الأداء والسلامة النفسية.

٣٣- وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض تلقّى ٩٩ ضابطاً من دائرة السجون الكينية تدريباً في مجال حقوق الإنسان ومنع التعذيب (انظر الجدول ٢ في المرفقات).

٣٤- وسُجّل، في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، ما مجموعه ٩٤ من حالات انتهاك للحقوق المدنية من جانب موظفين مكلفين بإنفاذ القوانين (انظر الجدول ٣ في المرفقات). ويجري التحقيق على وجه السرعة في جميع الادعاءات المتعلقة بالقتل خارج نطاق القضاء من جانب موظفين مكلفين بإنفاذ القوانين ويقدمّ الجناة إلى العدالة لضمان المساءلة.

### حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتوسيع فضاء منظمات المجتمع المدني

(التوصيات ١٤٢-١٢٣، و١٤٢-١٣٢، و١٤٢-١٤٢، و١٤٢-١٩٢، و١٤٢-١٢٥، و١٤٢-١٢٧، و١٤٢-١٢٨، و١٤٢-١٣٣، و١٤٢-١٣٥، و١٤٢-١٣٦، و١٤٢-١٣٧، و١٤٢-١٤٠)

٣٥- لكينيا هياكل كفؤة وفعّالة لضمان حقوق جميع الأشخاص في كينيا، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان. وتوفّر الهيئة المستقلة لمراقبة أداء الشرطة منبراً هاماً يمكن فيه للمدافعين الإبلاغ عن أية تظلمات قد يريدون تقديمها ضد الشرطة. وعلاوة على ذلك، فإن القانون المتعلّق بدائرة الأطباء الشرعيين الوطنية يزيد من تعزيز التحقيقات في الوفيات الناجمة عن أعمال إجرامية عنيفة، أو القتل خارج نطاق القضاء أو حالات الوفاة في السجون أو أثناء الاحتجاز لدى الشرطة.

٣٦- وتتضمّن السياسة العامة وخطة العمل المتعلّقتان بالمدافعين عن حقوق الإنسان والتي وضعتهما اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان إقرار وإعادة تأكيد الدور الحاسم الذي يؤديه المدافعون عن حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان في كينيا وحمايتها، والحاجة إلى اضطلاع الدولة بولايتها المتمثلة في توفير بيئة تشريعية وتشغيلية تتسم بالسلامة والأمن. وتبيّن السياسة العامة أهمية استمرارية التربية المدنية، وتوسيع نطاق التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس والجامعات والكليات ومؤسسات تدريب المعلمين، وتدريب أفراد الشرطة وغيرها من الوكالات المكلفة بإنفاذ القوانين تحت إشراف كل من الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات.

## الخطوات المقطوعة في اتجاه إلغاء عقوبة الإعدام (التوصيات ١٤٢-٥٨، و١٤٢-٦١، و١٤٢-٦٣، و١٤٢-٨٧)

٣٧- أعلنت المحكمة العليا، في قرار تاريخي صدر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بشأن الالتماس رقم ١٥ لعام ٢٠١٥ بصيغته المدججة مع الالتماس رقم ١٦ لعام ٢٠١٥، فرانسيس كاريوكي مورواتيتو وويلسون ثيريمبو موانغي ضد جمهورية كينيا وه آخرين، عدم دستورية الطابع الإلزامي للمادة ٢٠٤ من القانون الجنائي، التي تنص على أن "أي شخص يدان بجريمة قتل يعاقب بالإعدام". واقترحت فرقة عمل أنشئت لتنفيذ قرار المحكمة إدارياً للتعامل مع إصدار أحكام جديدة ضد الجناة المحكوم عليهم بالإعدام، وصاغت معايير لما يجب أن يشكل عقوبة السجن المؤبد، وصاغت تعديلات واقترحت قوانين لإنفاذ حكم المحكمة. وبدأت المحاكم في كينيا عملية إعادة النظر في الأحكام.

٣٨- وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، خفف رئيس كينيا، فخامة السيد أوهورو كينياتا جميع أحكام الإعدام الصادرة بحق ٢٧٤٧ من السجناء الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، ومنهم ٢٦٥٥ مداناً من الذكور و٩٢ من الإناث إلى أحكام بالسجن مدى الحياة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، كان هناك ٨١٠ من السجناء الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام.

## الحصول على المعلومات، وحرية التعبير، والحق في الخصوصية (التوصيات ١٤٢-١٢١، و١٤٢-١٢٤، و١٤٢-١٢٦، و١٤٢-١٢٩، و١٤٢-١٣١، و١٤٢-١٣٥، و١٤٢-١٣٨)

٣٩- يستهدف القانون المتعلق بالحصول على المعلومات لعام ٢٠١٦ إنفاذ المادة ٣٥ من الدستور المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات. ويمنح القانون لجنة العدالة الإدارية (مكتب أمين المظالم) سلطات الرقابة والإنفاذ في ما يتعلق بهذا القانون. ويمكن للجنة التحقيق في الشكاوى التي يقدمها أشخاص بشأن انتهاكات لأحكام القانون. واضطلعت اللجنة، في جملة مهام أخرى، بتطوير وتيسير توعية الجماهير، ووضع برامج عن الحق في الحصول على المعلومات والحق في حماية البيانات الشخصية. ومعروض حالياً على مجلس الشيوخ للمناقشة مشروع قانون حماية البيانات لعام ٢٠١٨، الذي يستهدف تنظيم جمع البيانات الشخصية واسترجاعها وتجهيزها وتخزينها واستخدامها والكشف عنها.

٤٠- وفي عام ٢٠١٨، استحدثت لجنة العدالة الإدارية وبدأت إصدار ثلاثة منشورات تتعلق بالحصول على المعلومات موجهة نحو توعية الجماهير بالحق في الحصول على المعلومات. وهي الكتيب عن أفضل الممارسات المتعلقة بإعمال الحق في الحصول على المعلومات في كينيا، ودليل بشأن الكشف الاستباقي، موجّه للكيانات العامة على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات في كينيا، ونسخة مبسّطة من القانون المتعلق بالحصول على المعلومات.

## إمكانية اللجوء إلى القضاء بالنسبة للفئات المتخصصة بما في ذلك المساعدة القانونية (التوصيات ١٤٢-٩٠، و١٤٢-١٠٥، و١٤٢-١١٤، و١٤٢-٧، و١٤٢-٩٨)

٤١- تجري حالياً إعادة النظر في القانون المتعلق بالأطفال لعام ٢٠٠١ من أجل مواءمته مع دستور عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٦، وضع دليل بالمبادئ التوجيهية لأفضل ممارسات قضاء

الأحداث كجزء من مشروع تحسين نظام قضاء الأحداث في كينيا. وتعرض المبادئ التوجيهية كيف يمكن وضع الأطفال في صلب النظام القضائي، مع تقديم تفاصيل عن التدابير والاستراتيجيات الرامية إلى حمايتهم وعن الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة.

٤٢- وتجري إعادة النظر أيضاً في قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠٠٦ من أجل أخذ الحالات الناشئة في الاعتبار ووضع أحكام من قبيل 'قوانين روميو وجوليت' لحماية المراهقين (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٧ سنة) الذين يمارسون الجنس بالتراضي من إدراجهم في نظام قضاء الأحداث.

٤٣- وكان سنّ القانون رقم ٦ لعام ٢٠١٦ المتعلق بالمساعدة القانونية معلماً هاماً في تطوير النظام القضائي في كينيا. فقد دلّ على المساواة بين جميع المواطنين من خلال توفير الخدمات القانونية المجانية للضعفاء والمعوزين من المجتمع بما يكفل العدالة للجميع. وتتضمن خطة العمل الوطنية للمساعدة القانونية، ٢٠١٧-٢٠٢٢، استراتيجيات شتى يتعيّن اتباعها بغية تحقيق عدة أمور منها تعزيز وتدعيم إتاحة إمكانيات جيّدة للفقراء والمهمشين والضعفاء للجوء إلى القضاء.

٤٤- وأصدر رئيس القضاة، في عام ٢٠١٦، توجيهات إجرائية تتعلق ببرامج التكليف بتمثيل الفقراء أمام المحاكم، والخدمات المجانية لتقديم الطلبات في القضايا الكبرى وقضايا الأطفال المخالفين للقانون في محاكم الصلح. ونصّ الإشعار أيضاً على استحداث خدمات مجانية عن طريق لجان مستخدمي المحاكم، وزيادة رسوم تقديم الخدمات المجانية من ١٠.٠٠٠ شلن كيني (قرابة ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) إلى ٣٠.٠٠٠ شلن كيني (قرابة ٣٠٠ دولار). والهدف من الزيادة في المدفوعات هو حفز المحامين على قبول تلك القضايا.

٤٥- وقد وضع مكتب مدير النيابة العامة سياسة عامة تتمثل في تحويل القضايا إلى خارج المحاكم لتعزيز إمكانية لجوء الفئات الضعيفة إلى القضاء وإتاحة تسوية المسائل الجنائية خارج المحاكم. علاوة على ذلك، صدرت في الجريدة الرسمية المبادئ التوجيهية للاتفاقات التفاوضية لتخفيف العقوبة وقواعدها من أجل تعزيز عملية الاتفاقات التفاوضية.

### انتهاكات حقوق الإنسان التاريخية

(التوصيات ١٤٢-٩١، و١٤٢-٩٦، و١٤٢-١٠٠، و١٤٢-١٠١، و١٤٢-١٠٢، و١٤٢-١٠٤، و١٤٢-١٠٧، و١٤٢-١٠٨، و١٤٢-١١٦، و١٤٢-١١٧)

٤٦- يعدل قانون (تعديل) القوانين المتعلقة بالأراضي لعام ٢٠١٦ قانون اللجنة الوطنية للأراضي لإدخال أحكام تمكن اللجنة من تلقّي جميع الشكاوى المقدّمة بشأن المظالم التاريخية المتعلقة بالأراضي، وقبول تلك الشكاوى والتحقيق فيها، والتوصية بسبل الانتصاف المناسبة. وصدرت القواعد التنظيمية (للتحقيق في المظالم التاريخية المتعلقة بالأراضي) التي وضعتها اللجنة عام ٢٠١٧ لتوجيه التحقيقات في المظالم التاريخية المتعلقة بالأراضي، وفتح الأبواب أمام الآلاف من الكينيين الذين يثيرون هذه المسألة العاطفية منذ عقود. وقد جرى تنفيذ أغلبية توصيات لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، بما في ذلك إعادة توطين جميع المشردين داخلياً وتعويضهم، وإنشاء دائرة وطنية للمساعدة القانونية، وسنّ قوانين تتعلق بمكافحة الفساد، ووضع استراتيجيات ترمي إلى تعزيز الحقوق الجنسانية وحمايتها.

## حقوق اللاجئين

(التوصيات ١٤٢-١٨١، و١٤٢-١٨٢، و١٤٢-١٨٣)

٤٧- حتى شباط/فبراير ٢٠١٨، أعيد ٥١٧ ٧٨ لاجئاً طوعاً من مخيم داداب للاجئين، ومخيم كاكوما للاجئين، ومن مراكز حضرية. ووُضِع، من أجل تعزيز الأمن في مخيمي داداب وكاكوما للاجئين، برنامج موسّع للخفارة المجتمعية، وتم نشر المزيد من وحدات من الشرطة في المخيمين.

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### الحق في المسكن

(التوصيتان ١٤٢-١٥٥ و١٤٢-١٥٧)

٤٨- حدّدت الحكومة الكينية الإسكان بوصفه أحد المجالات ذات الأولوية في إطار برنامج "الركائز الأربع الكبرى" المزمع تنفيذه في غضون ٥ سنوات ٢٠١٧-٢٠٢٢. وهذا البرنامج هو خطة وضعتها الحكومة الكينية لضمان توفير المسكن الميسور التكلفة لذوي الدخل المنخفض، ضمن مشاريع أخرى. ومنذ الاستعراض الأخير، اتخذ عدد من المبادرات السياسية من أجل تحقيق التطلعات الوطنية على النحو المتوخى في رؤية ٢٠٣٠ وفي شرعة الحقوق. وتشمل هذه المبادرات سياسة الإسكان الوطنية لعام ٢٠١٦ التي تبيّن الحق في المسكن وتشدّد على الإسكان الاجتماعي كما تفسح المجال للحكومات المقاطعات للاضطلاع بدور في هذا الشأن؛ والسياسة الوطنية للتنمية الحضرية لعام ٢٠١٦، واستعراض للسياسة الوطنية لصيانة المباني أجري عام ٢٠١٢، وورقة الدورة رقم ٢ لعام ٢٠١٦ المتعلقة بتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة. ومن المعالم الرئيسية لبرنامج تحسين أوضاع الأحياء الفقيرة ما يلي: نقل ٢٠٠ ١ أسرة معيشية من سويتو إيست إلى موقع استيطان مؤقت في لانغ آتا؛ وبناء ٨٢٢ وحدة سكنية في سويتو ٢٤٥ كشك؛ وإجراء عمليات التحري وتوزيع ٦٩١ وحدة على المستفيدين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، قامت وزارة الأراضي بتجهيز ٣,٢ ملايين من سندات الملكية ويشمل ذلك تسوية الأوضاع القانونية للمراكز الحضرية غير النظامية، ولا سيما في كيبوا، داخل مقاطعة نيروبي. وتم إصدار سندات ملكية فردية بشأن ٢٨٨ فدانا من الأراضي في كيبوا لصالح الجماعة النوبية.

### الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي

(التوصيتان ١٤٢-١٤٧ و١٤٢-١٥٤)

٤٩- تشكّل ندرة المياه في كينيا تحدياً هائلاً أمام أعمال عدد من الحقوق، منها الحق في الصحة والحق في التنمية. وقد واجهت كينيا في الآونة الأخيرة فترة جفاف مطوّلة لم يسبق لها مثيل. ورغم أن الحد الأدنى المستصوب هو ١ ٠٠٠ متر مكعب للفرد الواحد، يظل نصيب الفرد من إمدادات المياه في السنة، على الصعيد الوطني، منخفضاً حيث يبلغ ٦٤٧ متراً مكعباً. ويزيد من تفاقم هذه الحالة استنفاد غابات كينيا بمعدل مثير للقلق يقارب ٥ ٠٠٠ هكتار في السنة. ويُتَوَقَّع أن يؤدي هذا إلى انخفاض سنوي في توقّر المياه بنحو ٦٢ مليون متر مكعب، مما يعني خسارة للاقتصاد بما تتجاوز قيمته ١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتضطلع الهيئة الوطنية لجمع المياه وتخزينها، التي أنشئت بموجب قانون المياه لعام ٢٠١٦، بتطوير الشبكة الوطنية العمومية لتوزيع المياه من أجل تخزين الموارد المائية والسيطرة على الفيضانات. والهيئة بصدد وضع سياسة لجمع المياه من أجل أعمال استراتيجيات جمع المياه.

٥٠- وفي ما يتعلق بإعمال الحق في الحصول على خدمات الصرف الصحي، رسمت الحكومة الكينية سياسات شتى تتعلّق بالصرف الصحي، منها سياسة كينيا في مجال الصرف الصحي البيئي والنظافة الصحية للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠، وإطار كينيا الاستراتيجي للصرف الصحي البيئي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ من أجل تقديم خدمات مستدامة في مجال الصرف الصحي والنظافة الصحية في كينيا، بما في ذلك القضاء على التلوث في العراء بحلول عام ٢٠٢٠. ويفترض أن تعجّل خارطة الطريق المتعلقة بتحقيق الخلوّ من التلوث في العراء للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ بوصول البلد إلى مركز الخلوّ من التلوث في العراء بنسبة ١٠٠ في المائة قبل نهاية عام ٢٠٢٠. ومن الجدير بالذكر أن إمكانية الحصول على مياه الشرب ارتفعت من ٥٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٧ مما يعني حصول ٤,٦٥ ملايين شخص آخرين على المياه النظيفة والمأمونة. وبالإضافة إلى ذلك، زادت نسبة التغطية من إمدادات المناطق الحضرية بالمياه من ٦٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠١٧.

### الحق في الغذاء

#### (التوصية ١٤٢-١٥٤)

٥١- شيدت الحكومة الكينية، في عام ٢٠١٨، في إطار مشروع مياه الريّ المنزلي، ٤٤٠٠ حوض ماء، لتعزيز إنتاج الأغذية على مستوى الأسرة المعيشية. وستخزن الأحواض ٦ ملايين متر مكعب من المياه، مما يضيف ٦٠٠٠ فدان إلى الأراضي المروية.

٥٢- ولمعالجة المشاكل الدائمة في قطاعي السكر والذرة الفرعيين، أنشأت الحكومة في عام ٢٠١٨ فرقتي عمل لإيجاد حلول دائمة من أجل ضمان الأمن الغذائي - واحدة منهما مكونة من الجهات المعنية في صناعة السكر، والأخرى من الجهات المعنية في صناعة الذرة. وقد أُقرت تقارير كل من فرقتي العمل، مما مهّد السبيل لتنفيذ مجموعة من التدابير التي اقترحتها الحكومة من أجل إحياء القطاعين المتعثّرين. واقترحت فرقة العمل المعنية بالذرة، في ما اقترحت، عملية خصخصة جزئية للمجلس الوطني للحبوب والغلال. وأوصت أيضاً بزيادة الاحتياطي الاستراتيجي من الحبوب من ٤ ملايين كيس إلى ٦ ملايين كيس، وبالتالي يمكن أن نشهد قيام الوكالة بشراء المزيد من الذرة من المزارعين.

٥٣- وجرى، منذ الاستعراض الأخير، دمج جميع مؤسسات البحوث الزراعية في مؤسسة واحدة هي منظمة كينيا لبحوث الزراعة والماشية، وذلك من أجل تحسين الأداء. وجرى أيضاً سنّ القانون المتعلق بتربية الماشية والقانون المتعلق بإدارة مصائد الأسماك وتميئتها. وارتفعت نسبة نموّ القيمة المضافة الزراعية من ٥ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٨. وما انفكت قيمة المنتجات المسوّقة تزايد خلال السنوات الأربع الماضية، إذ زادت بنسبة ١١,٤ في المائة لتصل إلى ٤٩٧,٩ بليون شلن في عام ٢٠١٨.

### توفير الضمان الاجتماعي للفئات الضعيفة

#### (التوصيات ٧٠-١٤٢، و١٤٥-١٤٢، و١٥٠-١٤٢، و١٥٩-١٤٢)

٥٤- دعمت الحكومة الكينية، حتى عام ٢٠١٧، أربعة برامج للتحويل النقدي غير المشروط: برنامج شبكة الأمان من الجوع (في أربع من أفقر المقاطعات القاحلة وهي توركانا،

وواجير، ومنديرا ومرسايت)، والتحويلات النقدية لكبار السن، والتحويلات النقدية للأيتام والأطفال الضعفاء، والتحويلات النقدية للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة. وإجمالاً، تلقت أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية تحويلات نقدية في جميع أنحاء المقاطعات الـ ٤٧. والتزمت الحكومة الكينية، في عام ٢٠١٧، بتعزيز البرنامج القائم للتحويلات النقدية لكبار السن (Inua Jamii) وتوسيعه ليصبح برنامجاً أكثر شمولاً يوفر التحويلات لجميع كبار السن البالغين من العمر ٧٠ عاماً وما فوق. ويعتبر برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة هذا معاشاً اجتماعياً لكبار السن غير قائم على دفع الاشتراكات. وهناك سياسة عامة وطنية تتعلق بكبار السن والشيوخوخة. وقد أنشئ الآن برنامج شبكة الأمان من الجوع بجميع مراكز هودوما من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى المستفيدين. وبدأ مكتب المساعدة التابع لبرنامج شبكة الأمان من الجوع في مركز هودوما بواجير عمله منذ منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويقدم مكتب المساعدة في الوقت الحالي الخدمات لعدد يبلغ في المتوسط ٣٠٠ مستفيد في اليوم.

### الحق في الملكية والحماية من الإخلاء القسري (التوصيتان ١٤٢-١٤٩ و ١٤٢-١٦٠)

٥٥- استحدثت المواد من ١٥٢-باء إلى ١٥٢-طاء من قانون تعديل قوانين الأراضي لعام ٢٠١٦ إجراءات تتعلق بكيفية إخلاء الشاغلين غير القانونيين من الأراضي العامة والخاصة والمجتمعية بطريقة إنسانية. وفي ما يتعلق بالإخلاء من الأراضي العامة، يتعين على اللجنة الوطنية للأراضي أن تمنح جميع الأشخاص المعنيين مهلة إلزامية بثلاثة أشهر بموجب إشعار كتابي يصدر في الجريدة الرسمية الكينية وفي واحدة على الأقل من الصحف المتداولة على الصعيد الوطني، وإعلان إذاعي يبث باللغة المحلية حسب الاقتضاء. ويمكن القانون كذلك أي شخص بمسّه ذلك الإشعار من تقديم طلب انتصاف إلى المحكمة.

### الحق في الصحة، بما في ذلك الصحة الإنجابية (التوصيات ١٤٢-٣٢، و ١٤٢-١٦٥، و ١٤٢-٤٣، و ١٤٢-١٦٦، و ١٤٢-١٦٧، و ١٤٢-١٦٨، و ١٤٢-١٦٩)

٥٦- بينت الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية الكينية لعام ٢٠١٤ أنّ ٩٦ في المائة من النساء اللاتي أنجبن مولوداً حياً في السنوات الخمس السابقة للدراسة الاستقصائية حصلن على رعاية سابقة للولادة من أحد الأخصائيين الماهرين، ويمثل ذلك تحسناً مقارنة بنسبة ٩٢ في المائة المبيّنة في الدراسة الاستقصائية التي شملت الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ونسبة ٨٨ في المائة المبيّنة في الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٣. وقامت ٥٨ في المائة من النساء بالزيارات الأربع أو أكثر من زيارات الرعاية السابقة للولادة المستصوب القيام بها أثناء فترة الحمل، وهو ما يمثل زيادة بـ ١١ نقطة مئوية مقارنة بما بينته الدراسة الاستقصائية التي شملت الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٤٧ في المائة). وكان معدل وفيات الرضع في كينيا في عام ٢٠١٨ يبلغ ٣٤,٢ حالة وفاة لكل ألف مولود حي، مسجلاً بذلك انخفاضاً تدريجياً من ٣٦,٥ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام ٢٠١٥.

٥٧- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نقّدت الحكومة الكينية برنامج التغطية الصحية الشاملة كبرنامج تجريبي في أربع مقاطعات، هي كيسومو، وإيسيلو، وماشاكوس، ونييري. ويعتبر

هذا عن التزام كينيا بتنفيذ الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

٥٨- وارتفع مبلغ اشتراكات الأعضاء المسجلين في الصندوق الوطني لتأمين المستشفيات من ٦,١ ملايين شلن (قرابة ٦١ ٠٠٠ دولار) في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٧,٧ ملايين شلن (قرابة ٧٧ ٠٠٠ دولار) في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨. وازداد عدد المرافق الصحية من ٨ ٩٨٤ في عام ٢٠١٦ إلى ١٠ ٨٢٠ في عام ٢٠١٨. وارتفع مجموع الولادات في المرافق الصحية من ١ ٠٠٦ ٨٠٠ في عام ٢٠١٦ إلى ١ ١٠٧ ٢٠٠ في عام ٢٠١٨. وارتفع عدد الأطفال المحصنين تحصيناً كاملاً من ١ ١٩٢ ٥٠٠ في عام ٢٠١٦ إلى ١ ٢٩٩ ٧٠٠ في عام ٢٠١٨. وارتفع عدد الموظفين الصحيين المسجلين من ١٤٩ ٠٠٥ في عام ٢٠١٦ إلى ١٧٥ ٦٨١ في عام ٢٠١٨.

٥٩- وينشئ قانون الصحة لعام ٢٠١٧، نظاماً صحياً وطنياً ييسر بأسلوب تدريجي ومنصف، الحصول على أعلى مستوى من الخدمات الصحية يمكن بلوغه. ويحمي هذا القانون ويعزز الحقوق الصحية لجميع الأشخاص في كينيا، بما في ذلك حقوق الأطفال في التغذية الأساسية وخدمات الرعاية الصحية، وحقوق الفئات الضعيفة. ويستهدف مشروع القانون المتعلق بالتكنولوجيا المساعدة على الإنجاب لعام ٢٠١٦ توفير قواعد تنظيمية للتكنولوجيا المساعدة على الإنجاب؛ وحظر بعض الممارسات في ما يتعلق بالتكنولوجيا المساعدة على الإنجاب؛ وإنشاء هيئة تعنى بالتكنولوجيا المساعدة على الإنجاب ووضع ترتيبات في ما يتعلق بالأطفال المولودين بعمليات التكنولوجيا المساعدة على الإنجاب. وسجلت المحاكم نجاحات شتى في تعزيز الحق في الصحة وحمائته.

٦٠- وأعلنت المحكمة العليا، في قضية *دانييل نغيتش وإثنين آخرين ضد المدعي العام وثلاثة آخرين (٢٠١٦)*، عدم دستورية حبس أشخاص يجدون صعوبة في التقيّد بتناول الأدوية المضادة للسلل. لقد قصر مقدمو الالتماس في تلك القضية في علاج المرض، وألقي عليهم القبض وأودعوا السجن بأمر من محكمة الصلح. وأدى ذلك إلى وضع سياسة قائمة على الحقوق تتعلق بالعزل في حالات السلل في عام ٢٠١٨. وتحدّد هذه السياسة الإجراءات الواجب اتباعها في عزل المرضى بالسلل الذين ينقطعون عن علاج السلل ويفضون تناول الأدوية المضادة للسلل، وفي إدخالهم للمستشفى.

٦١- وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أعلنت المحكمة العليا في ما يتعلق *بالالتماس رقم ٢٦٦ لعام ٢٠١٥، اتحاد المحاميات وثلاثة آخرون ضد المدعي العام*، عدم دستورية سحب مدير الخدمات الطبية لـ "للمعايير والمبادئ التوجيهية للحد من حالات الاعتلال والوفيات الناجمة عن الإجهاد غير المأمون في كينيا" ولـ "مناهج التدريب الوطنية لإدارة حالات الحمل غير المقصود والمحفوظ بالمخاطر وغير المخطط له". وخلصت المحكمة إلى أنّ سحب الوثائق غير مبرر وينتهك حقوق النساء والمراهقات في سن الإنجاب في الحصول على أعلى مستوى من الخدمات الصحية يمكن بلوغه. وخلصت المحكمة كذلك إلى أن التقيّد غير المبرر يرقى إلى انتهاك حق النساء والفتيات في عدم التعرّض للتمييز، علاوة على الحق في الحصول على المعلومات، وحقوق المستهلك، والحق في الاستفادة من التقدم العلمي.

## الحق في التعليم

(التوصيات ١٤٢-١٥١، و١٤٢-١٧٠، و١٤٢-١٧١، و١٤٢-١٧٣، و١٤٢-١٧٥، و١٧٤-١٧٥)

٦٢- ارتفع العدد الإجمالي للمؤسسات التعليمية، في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، بنسبة ٥,١ في المائة من ٨٦ ١٧٩ في عام ٢٠١٦ إلى ٩٠ ٥٨٧ في عام ٢٠١٧. وارتفع في عام ٢٠١٧ عدد مدارس التعليم ما قبل الابتدائي بنسبة ١,٣ في المائة ومدارس التعليم الابتدائي بنسبة ٦,٧ في المائة ومدارس التعليم الثانوي بنسبة ٧,٢ في المائة. والجدير بالذكر أنّ معدّل الزيادة في المدارس الخاصة كان أعلى منه في المدارس العمومية خلال السنة المشمولة بالاستعراض (٢٠١٧/٢٠١٨). وارتفع العدد الإجمالي للمؤسسات المسجّلة للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بشكل كبير بنسبة ٥٠,٩ في المائة، من ١ ٣٠٠ في عام ٢٠١٦ إلى ١ ٩٦٢ في عام ٢٠١٧. وتعزى هذه الزيادة جزئياً إلى إنفاذ القانون المتعلق بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، والذي يشترط على جميع المؤسسات أن تكون مسجّلة. وزاد عدد الجامعات العمومية بوحدة بعد منح وثيقة الحقوق لجامعة غاريسا.

٦٣- وارتفع عدد المدارس الابتدائية من ٣٣ ٢٠٢ في ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٣٧ ٩١٠ في ٢٠١٨/٢٠١٩. وارتفع أيضاً العدد الإجمالي للملتحقين بالمدارس الابتدائية بدرجة كبيرة، وارتفع عدد الفتيات من ٥ ٠٦٠ ٣٠٠ في عام ٢٠١٦ إلى ٥ ١٧٨ ٣٠٠ في عام ٢٠١٨ في حين ارتفع عدد الفتيان من ٥ ٢١٩ ٣٠٠ في عام ٢٠١٦ إلى ٥ ٣٦٤ ٣٠٠ في نفس العام. وارتفع عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من ١١٣ ٩٦٣ في عام ٢٠١٦ إلى ٢٠٥ ١٤٢ في عام ٢٠١٨ بالنسبة للذكور، ومن ٨٨ ٥٩٣ في عام ٢٠١٦ إلى ١٥٨ ٧٤٢ في عام ٢٠١٨ بالنسبة للإناث. وارتفع عدد المستفيدين بقروض في مؤسسات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من ٢٠ ٠٩٣ في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢٣ ٧٩١ في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بالنسبة للذكور، ومن ١٠ ٨٥٢ في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢٠ ٩٩١ في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧.

٦٤- وتدمج السياسة العامة الوطنية المتعلقة بالمناهج الدراسية لعام ٢٠١٥ مختلف المعايير الأساسية للمناهج الدراسية المتوخاة والتي توفّر أيضاً إطاراً للحكومة الرشيدة وإدارة تنفيذ عملية الإصلاح. والغرض من هذه السياسة هو توجيه عملية إصلاح المناهج الدراسية على جميع مستويات التعليم في كينيا.

٦٥- وأطلقت الحكومة الكينية في عام ٢٠١٧، عن طريق وزارة التعليم، المنهج الدراسي القائم على اكتساب الكفاءات، وهو نظام جديد للتعليم يرمي إلى التأكيد على أهمية تطوير المهارات والمعارف، واستخدام تلك الكفاءات على أرض الواقع. وبدأ تنفيذ المشروع التجريبي الوطني للمنهج الدراسي القائم على اكتساب الكفاءات في عام ٢٠١٨ وجرى تمديده في عام ٢٠١٩ لإتاحة الاتساق في التنفيذ، وخاصة في ما يتعلق بتدريب المعلمين المكثّف أثناء الخدمة.

## الاتجار بالأطفال

(التوصيات ١٤٢-٦٠، و١٤٢-٧٧، و١٤٢-٧١، و١٤٢-٧٨، و١٤٢-٨١)

٦٦- جرى، في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، تعميم المبادئ التوجيهية لآلية الإحالة الوطنية من أجل مساعدة ضحايا الاتجار على ١٢ مقاطعة تمّ تحديدها كمصادر، وسبل عبور، ووجهات لضحايا الاتجار. وركزت عملية التعميم على ٣٠٠ من موظفي إنفاذ القوانين الذين يعملون في لجان استخدام المحاكم. وصدر الإعلان عن إنشاء اللجنة الاستشارية الثانية في الجريدة الرسمية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٦٧- وفي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، سجّل مكتب مدير الادعاء العام ١٤٨ قضية جديدة تتعلق بالاتجار بالبشر، بالإضافة إلى ١٩٣ قضية من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، وبذلك بلغ المجموع ٣٤١ قضية. ومن جملة القضايا الـ ٣٤١، صدر ٦١ حكماً بالإدانة و٧ أحكام بالبراءة، وجرى سحب ١٧ قضية، وما زالت ٢٥٦ قضية في انتظار المحاكمة. وجرى، في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، معالجة ٣٩٨ قضية تتعلق بالاتجار بالبشر. ومن جملة القضايا الـ ٣٩٨، صدر ٦٨ حكماً بالإدانة، و٥ أحكام بالبراءة، وجرى سحب ٨ قضايا، وما زالت ٣١٧ قضية في انتظار المحاكمة. (انظر الجدول ٥ في المرفقات).

٦٨- وأطلقت هيئة التوظيف الوطنية، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الموقع الشبكي للمعلومات عن هجرة اليد العاملة الكينية. ويُعدّ هذا الموقع الشبكي مصدراً للمعلومات الموثوقة الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها عن العمال المهاجرين الكينيين المحتملين الذين يبحثون عن عمل في الخارج. والهدف من إتاحة هذه المعلومات هو تعزيز الهجرة الآمنة المنظمة القانونية.

## عمل الأطفال

(التوصيات ١٤٢-٧١، و١٤٢-٧٨، و١٤٢-٨١)

٦٩- فرضت الحكومة الكينية في عام ٢٠١٧ التعليم الثانوي المجاني لجميع الكينيين، وأنشأت مراكز إضافية لحماية الطفل، لتوفير المسكن والمشورة وخدمات إعادة الإدماج للعمال الأطفال الذين تم إنقاذهم. ووضعت الحكومة الكينية أيضاً سياسة وطنية للعمالة تقتضي الإبلاغ عن عدد الأطفال المسحوبين من عمل الأطفال وعن التقدم المحرز في ما يتعلق بإنشاء المناطق الخالية من عمل الأطفال.

## الحد من الفقر

(التوصيات ١٤٢-١٤، و١٤٢-١٤٦، و١٤٢-١٥٢، و١٤٢-١٥٣، و١٤٢-١٥٦، و١٤٢-١٦١، و١٤٢-١٦٣)

٧٠- ما فتئت الحكومة الكينية منذ الاستقلال تستحدث مختلف السياسات والموارد من أجل التخفيف من حدة الفقر. وتندرج الخطة الاستراتيجية للحكومة الكينية خلال السنوات الأربع القادمة (٢٠١٨-٢٠٢٢) تحت شعار يحمل عنوان "الركائز الأربع الكبرى". وتستهدف الخطة، في جملة أمور، تنفيذ مشاريع وسياسات من شأنها تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتغيير حياة الناس بخلق فرص العمل، وتمكين الكينيين من تلبية حاجاتهم

الأساسية، وتحسين معايير الصحة، وتحسين ظروف العيش، وتخفيض تكلفة المعيشة، والحد من الفقر واللامساواة.

## الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (التوصية ١٤٢-٢٧)

٧١- وُضعت الصيغة النهائية لخطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بعد إجراء العديد من المشاورات مع الجهات المعنية، وهي في انتظار موافقة مجلس الوزراء. وقد وُضعت هذه الخطة كدليل يُستشهد به في تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وهي تستهدف توحيد الإجراءات السياساتية التي تقوم بها الوكالات التابعة للحكومة الكينية، والأعمال التجارية وغيرها من الجهات المعنية من أجل مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان من قبل الأعمال التجارية. وتركز الخطة على خمس قضايا مواضيعية حاسمة حددتها الجهات المعنية هي: العمل، وشفافية الإيرادات، والبيئة، والأراضي، وإمكانية اللجوء إلى القضاء.

## حقوق الجماعات

### الحماية من القوالب النمطية والممارسات الثقافية الضارة

(التوصيات ١٤٢-١٢، و١٤٢-٢٨، و١٤٢-٤٠، و١٤٢-٤٢، و١٤٢-٥٤، و١٤٢-٤٨، و١٤٢-٥٠، و١٤٢-٥٣، و١٤٢-٧٢، و١٤٢-٦٢، و١٤٢-٦٥، و١٤٢-٦٧، و١٤٢-٦٩، و١٤٢-٧٢، و١٤٢-٧٤، و١٤٢-٧٦، و١٤٢-٨٥)

٧٢- لمجلس مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مبادئ توجيهية يُستشهد بها في إجراء الحوارات المجتمعية، مما يتيح لأفراد المجتمعات المحلية فرصة للتعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم بشأن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وجرى استعراض السياسة الوطنية المتعلقة بالتخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ وتحديثها، بما يتفق مع الدستور وقانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقدمت إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

٧٣- وقد استحدث مجلس مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عدة برامج تتضمن الحوارات المجتمعية، وطقوس الانتقال البديلة من مرحلة عمرية إلى أخرى، وإشراك كبار السن، والقيادات الثقافية والدينية. وقد تخرّجت، خلال الفترة المستعرضة، ١٠ ٠٠٠ فتاة من طقوس الانتقال البديلة من مرحلة عمرية إلى أخرى. وعقد مجلس مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومن خلال التعاون مع جهات معنية أخرى، اجتماعاً عبر حدودي مشتركاً بين الوزارات بشأن إنهاء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث شاركت فيه كينيا، وأوغندا، وإثيوبيا، والصومال، وتوج بتوقيع إعلان لإنهاء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عبر حدود تلك البلدان وداخل حدودها. وتولى المجلس أيضاً، في أيار/مايو ٢٠١٩، تدريب ٥٣٠ فرداً من الجهات المسؤولة من ٢٠ مقاطعة كينية من

المقاطع التي تسود فيها ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في ما يتعلق بحظر تلك الممارسة وآثارها.

٧٤- وفي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، كانت لدى مكتب مدير النيابة العامة ٩٥ قضية مسجلة حديثاً من القضايا المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وما يتصل بذلك من جرائم، و١٦٦ قضية من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ أي ما مجموعه ٢٦١ قضية. ومن جملة القضايا الـ ٢٦١، صدر ١٦ حكماً بالإدانة و٨ أحكام بالتبرئة، وجرى سحب ٥ قضايا، وما زالت ٢٣٢ قضية في انتظار المحاكمة. وجرى، في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، معالجة ٣٤٦ قضية تتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ومن جملة القضايا الـ ٣٤٦، صدر ٣٤ حكماً بالإدانة، و١٠ أحكام بالتبرئة، وجرى سحب ٢٢ قضية، وما زالت ٢٨٠ قضية في انتظار المحاكمة. (انظر الجدول ٥ في المرفقات).

### الحماية من العنف الجنسي والجنساني

(التوصيات ١٤٢-١٢، و١٤٢-١٦، و١٤٢-٢٨، و١٤٢-٣٣،  
و١٤٢-٤٧، و١٤٢-٤٩، و١٤٢-٥١، و١٤٢-٥٥، و١٤٢-٦٦،  
و١٤٢-٦٨، و١٤٢-٧٣، و١٤٢-٧٧، و١٤٢-٨٠، و١٤٢-٨٣،  
و١٤٢-٨٤، و١٤٢-٨٦، و١٤٢-٨٩)

٧٥- يسّرت اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين والجهات المعنية الرئيسية، وضع إطار وطني متعدد القطاعات للرصد والتقييم بشأن منع العنف الجنسي والجنساني في كينيا والتصدي له. ويوفّر هذا الإطار آلية مركزية لرصد التقدم المحرز في إدارة عملية المنع والتصدي. وهو يساعد في تيسير توافر البيانات الموثوقة وذات المصدقية للاسترشاد بها في وضع السياسات وتبسيط عملية تقديم البيانات اللازمة للعمليات الروتينية، وعمليات تقديم التقارير الدورية الموجهة لاستهلاك الجهات المعنية وتقديم التقارير الدولية.

٧٦- وتتولّى اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة تنسيق فريق عامل وطني تقني متعدد القطاعات معني بالعنف الجنساني، يجتمع كل شهر. كذلك، أنشأت اللجنة، في ٢٥ مقاطعة، أفرقة عاملة تقنية معنية بالمساواة والإدماج تتكون من جهات فاعلة حكومية وغير حكومية تجتمع كل ثلاثة أشهر. ويعزّز هذا المنبر التعاون والشراكة في التصدي للعنف الجنسي والجنساني وتحسين آلية الإحالة بين مقدمي الخدمات.

٧٧- ويوفّر الإطار الوطني للرصد والتقييم بشأن منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له في كينيا ٣٠ مؤشراً للإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني. ويحدّد نظاماً متعدّد القطاعات متكاملًا وفعالاً للرصد والتقييم بشأن العنف الجنسي والجنساني؛ ورصد وتقييم الجهود الوطنية في منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له؛ وهو يسهم في التمويل القائم على الأدلة، والدعوة، وصنع القرار والبرمجة. ووضعت اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة، بغية التخفيف من عبء الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والجنساني، نظاماً للمعلومات الجنسية والجنسانية. ويوفّر هذا النظام حالياً وسيلة متناسقة لتقديم البيانات عن العنف الجنسي والجنساني إلى اللجنة من خمسة قطاعات رئيسية، هي: الصحة، والشرطة، والقضاء، والنيابة العامة، والتعليم.

٧٨- وأقامت الحكومة الكينية، في عام ٢٠١٦، نظام معلومات بشأن العنف الجنسي والجنساني لتوفير آلية منسّقة للرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، ورسم خرائط للأقليات العرقية والمجتمعات المحلية المهتمة في جميع مقاطعات كينيا الـ ٤٧.

٧٩- وتشمل المبادرات الأخرى وضع النظام الأساسي لعام ٢٠١٦ لصندوق العمل الإيجابي التابع للحكومة الوطنية؛ وسياسات حكومات المقاطعات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني لعام ٢٠١٧، والتي تضع إطاراً شاملاً للقضاء تدريجياً على العنف الجنسي والجنساني بتهيئة بيئة وقائية وحامية وداعمة وتحويلية؛ والمبادئ التوجيهية الوطنية لعام ٢٠١٤ المتعلقة بإدارة العنف الجنسي، وهي عبارة عن إطار سياساتي توجيهي بشأن الإجراءات والخدمات للتعامل مع الناجين من العنف الجنسي، وتتضمن إقراراً صريحاً بأن العنف الجنسي يشكل مسألة خطيرة تمسّ حقوق الإنسان والصحة ويجب أن تسترعى اهتمام جميع الأطراف المعنية. وتوفّر المبادئ التوجيهية للعاملين في المجال الطبيّ معلومات عن الخطوات الواجب اتخاذها عند التعامل مع أحد الناجين من العنف الجنسي، والحفاظ على الأدلة لاستخدامها في المحكمة، وعن المسائل المتعلقة بالدعم النفسي - الاجتماعي وغيرها من المسائل الأخلاقية المتصلة بإدارة المشاكل المرتبطة بالصحة والناجمة عن العنف الجنسي.

٨٠- وفي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، سجّل مكتب مدير الادعاء العام ٦ ٨٩٩ قضية جديدة تتعلق بالعنف الجنسي والجنساني وما يتصل به من جرائم، و١٤ ٦٥١ قضية من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، أي ما مجموعه ٢١ ٥٥٠ قضية. ومن جملة القضايا الـ ٢١ ٥٥٠، صدر ١٧٠٣ أحكام بالإدانة و٥٨٧ حكم بالتبرئة، وجرى سحب ٥٧٨ قضية، وما زالت ١٨ ٦٨٢ قضية في انتظار المحاكمة. وجرت، في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، معالجة ٩٥٤ ٢٤ قضية تتعلق بالعنف الجنسي والجنساني. ومن جملة الـ ٩٥٤ ٢٤ قضية، صدر ١ ٦٦٨ حكماً بالإدانة، و٧٦١ حكماً بالتبرئة، وتم سحب ٩٣٦ قضية، وما زالت ٢١ ٥٨٩ قضية في انتظار المحاكمة. (انظر الجدول ٥ في المرفقات).

٨١- وأنشأت الحكومة الكينية مركزاً نموذجياً للتعاين من العنف الجنساني يحظى بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومركزين في مقاطعتي ترانس نروفيا وكيامبو، ومركزين في المستشفى الوطني بكينياتا وكيسومو. وتتولى وزارة الصحة إدارة المراكز، يدعمها في ذلك شركاء التنمية.

٨٢- وتولّت الحكومة الكينية، من خلال وزارة الخدمة العامة والشباب والشؤون الجنسانية، تدريب مقدمي الخدمات في جميع مستشفيات المستوى الخامس في البلد على إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بإدارة العنف الجنسي والجنساني والتصدي له. وتعمل اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة على إنشاء بيوت آمنة على مستوى المقاطعات، وقد وضعت مبادئ توجيهية يمكن أن تستخدمها المقاطعات في إنشاء البيوت الآمنة.

٨٣- ووضعت وزارة العمل والحماية الاجتماعية معايير وطنية لتشديد المنازل الملائمة لرعاية المسنين. وتمّ إقرار تلك المعايير واعتمادها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوزارة بصدد إنشاء منزل نموذجي للمسنين في مقاطعة كيرينياغا.

## مشاركة الفئات ذات الاهتمامات الخاصة وتمثيلها

(التوصيات ١٤٢-١٢٢، و١٤٢-١٣٠، و١٤٢-١٣٤، و١٤٢-١٣٩، و١٤١-١٤٢، و١٤٢-١٤٤، و١٤٢-١٧٧، و١٤٢-١٧٨)

٨٤- كينيا دولة طرف في عدد من صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية التي تعترف بالحق في المشاركة على قدم المساواة في الحياة السياسية والعامّة. ووضعت الحكومة الكينية، في إطار تنفيذها لأحكام الدستور، تدابير إصلاح شاملة شتى بغية تعزيز الديمقراطية السياسية في كينيا. وشملت هذه التدابير الإلزامي للنساء والشباب والفئات المهمّشة والأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات السياسية للبلد، وإضفاء الطابع المؤسسي على الأحزاب السياسية؛ والمشاركة العامة الإجبارية في العمليات التشريعية، وفرصة تقديم الالتماسات بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية قبل أداء الرئيس المنتخب لليمين الدستورية، وتمكين المترشّحين المستقلين من خوض الانتخابات، وحرية وسائط الإعلام، وإمكانية الحصول على المعلومات؛ وتعزيز العدالة الانتخابية وزيادة الامتثال للإطار الانتخابي.

٨٥- وعرض مشروع قانون (تعديل) قانون عام ٢٠١٩ المتعلق بتمثيل الفئات ذات الاهتمامات الخاصة على الجمعية الوطنية في تموز/يوليه ٢٠١٩. ويعدّل مشروع القانون قوانين شتى من أجل إنفاذ المادة ١٠٠ من الدستور التي تستهدف تعزيز تمثيل المرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، والأقليات العرقية، وغيرها من الأقليات في البرلمان.

٨٦- وأعدت اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة، بالتعاون مع منتدى جمعيات المقاطعات، منهجاً تدريبياً للعضوات في جمعيات المقاطعات من أجل تعزيز دورهن التمثيلي ومهامهن المتعلقة بالرقابة والميزانية والتشريع. وجرى تعميم ذلك المنهج التدريبي في جميع المقاطعات الـ ٤٧.

٨٧- ونجحت اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة، في الالتماس رقم ١ لعام ٢٠١٩، اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة ضدّ زعيم الأغلبية في جمعية مقاطعة ناكورو وأربعة آخرين، (الموقع الإلكتروني للتقارير القانونية الكينية، eKLR) في طعنها في قرار جمعية مقاطعة ناكورو بتنحية أعضاء في الجمعية من مناصب جرى ترشيحهم لها كرؤساء ونواب رؤساء لمختلف اللجان في الجمعية. فقد كان لذلك القرار أثر عام يتمثل في تقويض المبدأ الدستوري المتعلق بالمساواة بين الجنسين وروح المساواة. إذ لم يمثل بعض اللجان المعاد تشكيلها لقاعدة الثلثين المتعلقة بالجنسين.

٨٨- واستخدم في تعداد كينيا للسكان والمساكن لعام ٢٠١٩ نموذج واشنطن لمجموعة الأسئلة القصيرة المتعلقة بالإعاقة وهو نموذج مستصوب دولياً في جمع الإحصاءات عن الأشخاص ذوي الإعاقة يشمل ست وظائف رئيسية.

## تمثيل المرأة في القطاعين العام والخاص

٨٩- في نيسان/أبريل ٢٠١٩، كان عدد النساء العاملات في القطاع العام اللاتي تشغلن لجنة الخدمة العامة يبلغ ٢٧ ١٦٥ امرأة. وهذا العدد أعلى مما كان عليه في حزيران/يونيه ٢٠١٨ حين كان عدد النساء العاملات في القطاع العام يبلغ ٢٦ ٣١٣ امرأة. وكشفت دراسة

استقصائية أجرتها اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة في عام ٢٠١٨ شملت ٦١ شركة من القطاع الخاص، عن وجود ١٣١ امرأة يعملن في مجالس الإدارة، ٦ منهن رئيسات مجلس، و ٩٠ رئيسات تنفيذيات في شركات مسجلة في البورصة الوطنية، وعن امتثال ١٦ شركة للشروط الدستوري القاضي بألا يتجاوز عدد الأعضاء من نفس الجنس الثلثين. وفي الانتخابات العامة التي أجريت عام ٢٠١٧، انتخب ما مجموعه ٧٤٥ امرأة، من جملة ١٩٦ ٢ عضواً تم انتخابهم وترشيحهم للبرلمان ولجمعيات المقاطعات. ويعكس ذلك نسبة تمثيل للمرأة تبلغ ٣٣,٩ في المائة. (انظر الجدول ٤ في المرفقات).

٩٠- ووضعت كينيا سياسة التنوع في الخدمة العامة من أجل إيجاد استراتيجيات لضمان توفّر خدمة عامة شاملة للجميع تراعي مصالح شتى الجماعات الكينية بما فيها الفئات المختلفة الجنس والأصل العرقي وفئات الشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات، والفئات المهمّشة.

### حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

(التوصيات ١٤٢-٥٦، و١٤٢-٧٠، و١٤٢-١٤٥)

٩١- تبرز السياسات القطاعية لعام ٢٠١٨ الموجهة للمتعلّمين والمتدرّبين ذوي الإعاقة، والخطة الوطنية لقطاع التعليم (٢٠١٣-٢٠١٨) الحاجة إلى إعادة النظر في سياسات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (٢٠٠٩) وذلك من أجل مواءمة سياسات هذا القطاع مع رؤية كينيا لعام ٢٠٣٠، ومع دستور كينيا، وأهداف التنمية المستدامة (الهدف ٤) وكذلك إصلاح المناهج الدراسية الوطنية. والتعليم الشامل للجميع هو الآن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه السياسات. ورغم اعتراف هذه السياسات بجميع أنواع الإعاقة والاحتياجات الخاصة، فإنها تمنح الآن الأولوية لتغطية المتعلّمين والمتدرّبين ذوي الإعاقات السمعية أو البصرية، وللصمّ والمكفوفين، وذوي الإعاقات البدنية والذهنية، وللذين يواجهون صعوبات محدّدة في التعلّم، وذوي الشلل المخّي والذين يواجهون صعوبات في الكلام وصعوبات لغوية، وذوي الإعاقات المتعدّدة، والمصابين بالتوحّد، والمصابين بالمهق.

٩٢- وسجّل المجلس الوطني المعني بالأشخاص المصابين بالمهق ٣١٥٦ شخصاً مصاباً بالمهق في برنامج المستحضرات الواقية من أشعة الشمس. وبالإضافة إلى ذلك، تضمّن تعداد كينيا للسكان والمساكن لعام ٢٠١٩ سؤالاً محدّداً سيمكّن من جمع البيانات عن المهق بشكل منفصل عن الإعاقات الأخرى المبينة في المجالات الستة وهي: الإعاقات السمعية، والبصرية، والكلامية، والبدنية، والعقلية، والقدرة على الرعاية الذاتية.

٩٣- ويستهدف مشروع القانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٨ إلغاء القانون الحالي لضمان التواءم مع دستور كينيا لعام ٢٠١٠، ومع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أقرّ مجلس الوزراء مشروع القانون في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، وتمّ عرضه على البرلمان. وهو يوفّر إطاراً أوسع نطاقاً لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كينيا. ويدمج مشروع القانون أيضاً الأشخاص المصابين بالمهق في التعريف الأوسع للأشخاص ذوي الإعاقة، ويلزم الدولة بتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة، ويعالج مشاغل ذوي الإعاقة من النساء والفتيات والأطفال والشباب والمسنّين.

٩٤ - وأنشئت لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات لتيسير التنفيذ الفعال لجدول الأعمال المتعلق بالإعاقاة في كينيا بما في ذلك الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠١٨. وشاركت كينيا، في تموز/يوليه ٢٠١٨ في استضافة مؤتمر القمة العالمي للإعاقاة مع حكومة المملكة المتحدة والتحالف الدولي للمعوقين. وكان الهدف العام من القمة هو حشد الجهود العالمية لمعالجة مسائل الإعاقاة والإدماج وتوليد التزامات قابلة للاستمرار من الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

### حقوق الشعوب الأصلية في أراضي أجدادهم (التوصيات ١٤٢-١٧٦، و١٤٢-١٧٩، و١٤٢-١٨٠)

٩٥ - يقرّ الدستور بأن الشعوب الأصلية تشكل جزءاً من المجتمعات المحلية المهتمشة التي يجب حمايتها باتخاذ إجراءات إيجابية محددة ترمي إلى ضمان تمتعها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الآخرين. وحقوقها في الأرض معترف بها ومحمية بموجب قانون الأراضي المجتمعية الذي سنّ في عام ٢٠١٦ والذي يبيّن أيضاً بالتفصيل دور حكومات المقاطعات في ما يتعلّق بالأراضي المجتمعية غير المسجّلة. ولا يمكن إجراء أية معاملات تخصّ الأراضي المجتمعية إلا بموافقة المجتمعات المحلية وبمشاركتها. ويحمي قانون حفظ الغابات وإدارتها الغابات التي تشكل موئل الشعوب الأصلية وينصّ على مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الغابات.

### المساواة وعدم التمييز (التوصيات ١٤٢-٢١، و١٤٢-٤١، و١٤٢-٤٥، و١٤٢-٤٦، و١٤٢-٥١)

٩٦ - بيّنت دراسة أجريت في عام ٢٠١٦ عن مؤشر المساواة والإدماج في مختلف القطاعات أن مؤشر مشاركة القوى العاملة بلغ ٦٤ في المائة، وأن مؤشر المساواة بين الجنسين بلغ ٣٨ في المائة، وأن مؤشر الصحة بلغ ٦٧ في المائة، في حين بلغ مؤشر التعليم ٦١ في المائة. وتوفّر هذه النتائج خط أساس مهمّاً لرصد المساواة والإدماج بالنسبة للحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات التي تركز على العمالة، والتمثيل السياسي، والحماية الاجتماعية، والتعليم.

٩٧ - وفي عام ٢٠١٨، وضعت اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة دليلاً تشريعياً حول مبدأي المساواة وعدم التمييز ليسترشد به المشرّعون على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات في استعراض السياسات والتشريعات، وفي الإشراف على قيام الوكالات الحكومية وغير الحكومية بصوغ وتنفيذ البرامج والخطط والإجراءات المناسبة من أجل الأعمال التام للمساواة بين الجنسين ولإدماج الفئات ذات الاهتمامات الخاصة في المجتمع.

٩٨ - ومن أجل تعزيز حقوق المرأة في أماكن العمل، عرض على البرلمان للمناقشة مشروع القانون المتعلق بالأهمّات المرضعات لعام ٢٠١٧. ويشترط مشروع القانون المتعلق بالرضاعة الطبيعية على أرباب العمل توفير حيز مناسب في مكان العمل تُرضع فيه المرأة طفلها.

٩٩ - وتقدم الحكومة الكينية خدماتها للجميع في كينيا بدون تمييز. ويعتبر الوصم والتمييز من الحواجز التي تعرقل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستفادة من خدمات الرعاية والعلاج. ومن أجل التصدي لهذه المصاعب، جرى الاضطلاع بالأنشطة التالية: توعية العاملين في مجال الرعاية الصحية من أجل الحد من مواقف الوصم في أماكن الرعاية الصحية؛

وإعداد معلومات سهلة الاستعمال موجهة لفئات محددة من السكان، وتعميمها، بما في ذلك بلغة بريل؛ وقيام المنظمات الدينية بدمج المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية، وتشجيع الاستفادة من الخدمات في عروض التعاليم الدينية. وقد أثمرت هذه الجهود وسجل البلد انخفاضاً في درجة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في بعض المقاطعات. وتثير مقاطعة توركانا اهتماماً خاصاً حيث انخفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ٧,٦ إلى ٣,٢ في المائة.

### حقوق الأشخاص حاملتي صفات الجنسين

١٠٠- يواجه حاملو صفات الجنسين في كينيا منذ وقت طويل الوصم والتمييز بسبب تكوينهم البيولوجي. وقد أعلنت المحكمة العليا في حكم صدر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في ما يتعلق بالالتماس رقم ٢٦٦ لعام ٢٠١٣، *الطفل ألف ضد المدعي العام وآخرين*، أن من واجب الحكومة حماية حقوق الأطفال والأشخاص حاملتي صفات الجنسين بتوفير إطار قانوني لمعالجة المسائل المتصلة بهم، بما في ذلك التسجيل بموجب قانون تسجيل الولادات والوفيات، وإجراء الفحوص والاختبارات الطبية، والعمليات الجراحية التصحيحية. ومن أجل القيام بذلك، حددت السلطة التنفيذية الإصلاحات الفورية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل اللازمة لاحترام وحماية حقوق الكينيين حاملتي صفات الجنسين. ومن الأهمية بمكان إعادة النظر في المحدد للعلامة الجنسية من أجل إدماج "حاملتي صفات الجنسين" كقائمة. وقد استخدمت العلامة في تعداد كينيا للسكان والمساكن لعام ٢٠١٩ لتحديد عدد الأشخاص حاملتي صفات الجنسين، لأغراض وضع السياسات والأنشطة البرنامجية.

١٠١- وبالإضافة إلى ذلك، فإن القانون المتعلق بالأشخاص المحرومين من حريتهم لعام ٢٠١٤ يعترف بحاملتي صفات الجنسين وينص على معاملتهم معاملة إنسانية كريمة أثناء احتجازهم. ويمكن الآن لجميع حاملتي صفات الجنسين المحتجزين اختيار جنس الشخص الذي يقوم بتفتيشهم. وينص القانون أيضاً على وجوب فصل حاملتي صفات الجنسين عن بقية المحتجزين.

### المرأة، والسلام، والأمن

(التوصيتان ١٤٢-٢٩ و ١٤٢-٣٠)

١٠٢- وُضعت خطة العمل الوطنية الكينية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ والقرارات المتصلة به، وانطلقت عام ٢٠١٦ وفاء بالتزام البلد بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والقرارات المتصلة به. وهذه الخطة، ذات العنوان المناسب 'Kuhusisha Wanawake ni Kudumisha Amani' ('في إشراك المرأة حفاظاً على السلام')، تأخذ في الاعتبار الطابع المتغير لانعدام الأمن وتدمج نهجاً للأمن البشري يركز على حماية فرادى المواطنين.

### المسائل الجديدة والناشئة، بما في ذلك أوجه التقدم والتحديات وأفضل الممارسات والإنجازات

#### أوجه التقدم

١٠٣- جُمعت البيانات عن الأشخاص حاملتي صفات الجنسين، بما في ذلك إدراج العلامة (I) في تعداد كينيا للسكان والمساكن لعام ٢٠١٩.

١٠٤- واستحدثت مصفوفة لتنفيذ توصيات الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، مع روابط للتوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٠٥- وأطلقت الحكومة الكينية، في عام ٢٠١٩ نظام الإدارة المتكامل الوطني، الذي ينطوي على التسجيل البيومتري لجميع المواطنين الكينيين وللأجانب واللاجئين. وسيكفل هذا النظام توفير إمكانية الحصول على الخدمات الحكومية بشكل يتسم بالكفاءة والفاعلية، وتنسيق عملية تسجيل الأشخاص، وتفادي الازدواجية في التسجيل والحد من التكاليف التشغيلية، وكشف جرائم الاحتيال أو انتحال الشخصية أو أية جريمة أخرى.

١٠٦- وأنشأت كينيا الفريق المتعدد الوكالات من أجل تعزيز التنسيق والتعاون في مجال مكافحة الفساد.

١٠٧- وكينيا مصنفة حالياً من بين البلدان العشرة الأولى في العالم التي قامت باستثمارات كبيرة في الطاقة المتجددة، معظمها في مجال تطوير الموارد الحرارية الأرضية. وتشكل خطة الحكومة الكينية لزيادة إنتاج الطاقة الحرارية الأرضية إلى أكثر من ٥ ٠٠٠ ميغاواط بحلول ٢٠٣٠ جزءاً من رؤية كينيا لعام ٢٠٣٠، وهي خطة البلد الاقتصادية. وتعاني كينيا من آثار تغير المناخ، وستقطع الطاقة الحرارية الأرضية شوطاً كبيراً في التخفيف من آثار تدني توليد الطاقة الكهرومائية بسبب الجفاف المستمر. والتكنولوجيا المتجددة أمر أساسي لأنه يمكن استخدامها لإزالة الحواجز التي تحول دون أعمال العديد من الحقوق، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، التي منها القضاء على الفقر وتحسين الصحة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ومعالجة قضايا الأمن المائي والغذائي.

١٠٨- وقد أصدر الرئيس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، توجيهاً بأن تقدم لجميع السكان العديمي الجنسية المؤهلين من الماكوندي بطاقات هوية وطنية، وبعد ذلك سندات ملكية الأراضي. وأعلن في شباط/فبراير ٢٠١٧ أنهم يشكّلون القبيلة الكينية الثالثة والأربعين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدمت للسكان الماكوندي ١ ٤٩٦ شهادة تسجيل بوصفهم مواطنين كينيين، و ١ ١٧٦ بطاقة هوية وطنية، و ١ ٧٣١ شهادة ميلاد.

## التحديات

### نمو نزعة التطرف لدى الشباب والهجمات الإرهابية

١٠٩- شهدت كينيا في السنوات الأخيرة عدداً من الهجمات الإرهابية التي لا تزال تشكل تحدياً رئيسياً لأمن الدولة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، شُنّ هجوم إرهابي على مجمع DusitD2 أسفر عن قتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، اجتاح منطقة بانداجو من مقاطعة لامو مقاتلون هاجموا مركز شرطة ومستوصفاً ومدرسة ودمروا ممتلكات، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أدى هجوم إرهابي على جامعة غاريسا إلى وفاة ١٤٨ طالباً وأستاذاً. ومما يزيد من صعوبة هذا التحدي هو أنّ الشباب الكيني تنمو لديه، مع الوعود التي يتلقاها بتحقيق مكاسب اقتصادية، من جملة أسباب أخرى، نزعة تطرف ليدخل إلى مجموعات متطرفة مثل حركة الشباب. ولذلك تكثف الحكومة الكينية تدابير واستراتيجيات مكافحة الإرهاب لتأمين سلامة الأرواح.

## البطالة

١١٠- ظل معدّل البطالة في كينيا كما هو بنسبة ١١,٥٠ في المائة في عام ٢٠١٧ حيث كان بنسبة ١١,٥٠ في المائة أيضاً في عام ٢٠١٦. وكان متوسط معدل البطالة في كينيا بنسبة ١٠,٨٠ في المائة في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١٧ وبلغ ذروته بنسبة ١٢,٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٩، وسجّل أدنى نسبة له على الإطلاق، وهي ١٠ في المائة، في عام ١٩٩٧. وفي السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، اعتمدت الحكومة الكينية استراتيجيات لإيجاد فرص عمل تشمل تنفيذ برامج للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بين هذه البرامج تخصيص الحكومة الكينية لثلاثين في المائة من مجموع فرص الشراء للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، ونقل بعض الخدمات والمهام إلى مقاطعات بالإضافة إلى زيادة الموارد المخصصة للوحدات المنقولة.

### تنفيذ قاعدة عدم تجاوز الثلثين من نفس الجنس

١١١- تنصّ قاعدة عدم تجاوز الثلثين من نفس الجنس، كما وردت في الدستور، على أنه لا يمكن، في تكوين كل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، أن يتجاوز عدد الأعضاء من نفس الجنس الثلثين. وتنطبق هذه القاعدة على جميع الهيئات المنتخبة. بيد أن المسار نحو أعمال هذه القاعدة كان محفوفاً بالعديد من المصاعب. فقد عُرضت على البرلمان عدة مشاريع قوانين تهدف إلى زيادة نسبة تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة ولكنها فشلت بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. وتجري حالياً معالجة المسألة في إطار مشروع قانون (تعديل) القانون المتعلق بتمثيل الفئات ذات الاهتمامات الخاصة لعام ٢٠١٩.

## الأولويات الوطنية الرئيسية

### ”برنامج الركائز الأربع الكبرى“

١١٢- ”برنامج الركائز الأربع الكبرى“ هو خطة التنمية للبلد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وستركّس الحكومة الكينية، في إطار هذا البرنامج، ما لديها من موارد ووقت لتحسين مستوى معيشة الكينيين، وتنمية الاقتصاد، وتعزيز الأمن الغذائي. وعناصر برنامج الركائز الأربع الكبرى هي: الأمن الغذائي، والتصنيع (مع التركيز أساساً على إيجاد فرص العمل في هذا المجال)، والرعاية الصحية الشاملة الميسورة التكلفة، والإسكان الميسور التكلفة.

### مكافحة الفساد

١١٣- لا تزال الحكومة الكينية ملتزمة بمكافحة الفساد في كينيا. وقد أطلقت، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بالتعاون مع شركائها، خطة العمل الوطنية الثالثة للشراكة للحكومات المنفتحة. وتتيح الشراكة فرصة للحكومة الكينية لضمان الشفافية والمساءلة في برنامج الركائز الأربع الكبرى، وضمان مشاركة المواطنين، وتيسير تقديم الحلول الرقمية واستخدامها بطريقة فعالة من حيث التكلفة لتحقيق النتائج.

## المساعدة التقنية

١١٤ - تطلب حكومة كينيا الدعم في المجالات التالية:

- (أ) الدعم في إنشاء قاعدة بيانات لجمع وتخزين المعلومات والبيانات الإحصائية عن أعمال حقوق الإنسان للمواطنين الكينيين وعن تمتعهم بها؛
- (ب) بناء قدرة الموظفين الحكوميين في الحكومة الوطنية وفي حكومات المقاطعات على استخدام نُهج قائمة على حقوق الإنسان في وضع الخطط والبرامج والسياسات، وفي عمليات الرصد والتقييم؛
- (ج) بناء قدرات الموظفين القضائيين في مجال حقوق الإنسان.
-